مؤشرات أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي لبعض الشركات المدرجة في السوق المالي السعودي

الدكتور لحسن عبد الله باشيوه   الدكتور يوسف مسند غنام المطيري

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات العامة المدرجة في السوق المالية السعودي المدرجة في السوق المالي السعودي في تحسين الأداء المالي وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي. وتوصّلت الدراسة إلى أهمية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في القوائم المالية في تحسين الأداء المالي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

الكلمات المفتاحية:

مؤشرات، أثر الإفصاح، المسؤولية الاجتماعية، الأداء المالي، الشركات المدرجة، السوق المالي السعودي

Indicators of the Impact of the Disclosure of Social Responsibility on the Financial Performance of Some Companies Listed in the Saudi Financial Market

Dr. Bachioua Lahcene   Dr. Al-Mutairi Yousef Musnad Ghannam

Abstract. This study aims to identify the impact of disclosure of social responsibility on the financial performance of public companies listed in the Saudi financial market. The study found the importance of disclosing corporate social responsibility in the financial statements in improving financial performance from the viewpoint of the study sample individuals.

Keywords: Indicators, Affect of the Disclosure, Social Responsibility, Financial Performance, and Companies Listed in the Saudi Financial Market.

1. مقدمة:

لقد تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بضرورة قيام الشركات المساهمة العامة بمسؤولياتها تجاه المجتمع الذي تعيش فيه، وقد حثت العديد من المنظمات العالمية الشركات على تفعيل ودعم مايصدر منها من معايير تخص المجتمع والبيئة ومن هذه المنظمات المنظمة الدولية للمعايير (ISO) بالمواصفة الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية (الايزو 26000) والميثاق العالمي للأمم المتحدة UNGC في مجالات حقوق الإنسان ومعايير العمل، والبيئة، ومكافحة الفساد وكل ذلك بهدف رفع وتحسين مستوى المسؤولية الاجتماعية للشركات وهذا يقتضي أن تقوم المحاسبة بدور هام يتمثل في ضرورة إفصاح الشركات عن أنشطتها الاجتماعية والبيئية من خلال التقارير المالية التي تقوم بنشرها لكونها تمثل الوسيلة الفعالة لمعرفة مدى تحمل تلك الشركات لمسؤولياتها تجاه المجتمع كما أن الإفصاح له أثراً ايجابيا على أصحاب المصلحة وسمعتها بين منظمات الأعمال في المجتمع (الزامل ،2015 :3).

أوضح معهد المحاسبيين القانونيين في تقريره المنشور عام 1973م، أن من ضمن أهداف القوائم المالية، إعداد تقرير عن تلك الأنشطة الخاصة بالمنشأة، والمؤثرة في المجتمع، والتي تعد مهمة بالنسبة لدور المنشأة في البيئة الاجتماعية كما أصدرت جمعية المحاسبيين الأمريكية تقريراً للمحاسبة عن الأداء الاجتماعي للمنشآت، أما لجنة بورصة الأوراق المالية، فقد طالبت المنشآت بضرورة الإفصاح عن سياسة المنشأة في مجال محاربة تلوث البيئة وما تم تنفيــذه منهــا (الفضل وآخرون،2017: 161).

وتعد القوائم المالية أداة مشجعة للمستفيدين وموجهة لقراراتهم الاقتصادية عندما تقدم لهم معلومــات واضــحة قابلــة للقراءة والفهم والمقارنة وموثوقة، لذلك لابد من اعداد هذه القوائم وفق معايير موحدة مع ضرورة الإفصاح ليس فقط عن المعلومات التي تتعلق بالملاحظات على القوائم الملحقة والتي تعتبر جزء مكملاً للقوائم المالية، بل عــن جميــع المعلومات التي تساعد المستفيدين في ترشيد قراراتهم الاقتصادية والتي منها الإفصاح عــن المســؤولية الاجتماعيــة (إسماعيل،2016 :63).

يعد الأداء المالي من أبرز الأداءات التي تهتم به المنظمات، حيث إنه يعتمد على عملية التحليل المالي ما تهــتم مــن خلال استخدام النسب المالية بصورة رئيسية في هذا التحليل من أجل مقارنة الأداء الماضي بالأداء الحــالي المتوقــع ومعرفة نواحي الاختلاف، كما أن الأداء المالي يوضح أثر هيكل التمويل على ربحية المؤسسة، ويعكس كفاءة السياسة التمويلية للمؤسسة وأداء المنظمة ككل (الحسني،2015 :233). كما يعبر الأداء المالي عن تعظيم النتائج وذلك مــن خلال تحسين المردودية ويتحقق ذلك بانخفاض التكاليف وتعظيم الإيرادات بصفة مستمرة بغية تحقيق التــراكم فــي الثروة والاستقرار في مستوى الأداء.

ويتحدد نطاق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في إطار الأنشطة ذات المضمون الاجتماعي للوحدة الاقتصادية التي يمكن أن تؤدي إلى عمليات تدخل في دائرة الوظائف المحاسبية .ويعد تحديد نطاق الأنشطة أمراً ضرورياً كخطــوة أولى للتعرف على نوعية المعلومات الاجتماعية الواجب الإفصاح عنها، بغية التوصل إلى نموذج محاسبي يأخذ فــي اعتباره جميع مجالات المسؤولية الاجتماعية القابلة للقياس والتقرير عنها بطريقة عملية تفيد في تقييم الأداء الاجتماعي للوحدات الاقتصادية (بدوي وعثمان،2016 :474).

ويعتبر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من المعلومات المهمة التي يعتمد عليها مستخدمي التقارير المالية في اتخاذ قراراتهم، كما وأوضحت دراسة والتي كان هدفها هو قياس كمية ونوعية الإفصاح الاختياري في التقــارير الســنوية لشركات المساهمة السعودية، وتم تحليل حجم ونوعية الإفصاح الاختياري في الشركات المساهمة السعودية، حيث تم دراسة القوائم الخاصة بالعام 2015م لعدد 25 شركة مساهمة سعودية، وأظهرت النتائج ان هناك اهتمام مــن قبــل

الشركات بالإفصاح الاختياري وان المعلومات التي تفصح عنها الشركات لها فائدة للكثير من الأطراف (مارق،2016: 56).

والإفصاح عن الأداء الاجتماعي هو الأسلوب أو الطريقة التي بواسطتها تستطيع الوحدة الاقتصادية إعلام المجتمع بأطرافه المختلفة عن مناشطها المختلفة، ذات المضامين الاجتماعية، وتعتبر القوائم المالية أو التقارير الملحقة بها أداة مناسبة لتحقيق ذلك، ولعل أبرز الأنشطة التي لها إثر مباشر على المجتمع، هي التي تحقق له منافع اجتماعية مثل الأنشطة الخاصة بحماية مستهلكو الأنشطة الخاصة بحماية البيئة والموارد الطبيعية والأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البشرية (الحيالي، 2017: 74).

2. التطور التاريخي للمسؤولية الاجتماعية في الشركات المساهمة:

تتمثل المراحل الزمنية التي مر بها مفهوم المسؤولية الاجتماعية في الشركات في الآتي:

أ- **مرحلة تعظيم الربح** (1800– 1920): حيث ركزت المنظمات في هذه الفترة على تعظيم الربح كهدف رئيسي لها.

ب- **مرحلة الاهتمام بأصحاب المصالح** (1920–1960): عندما كثرت الضغوط على منشآت الأعمال من قبل أصحاب المصالح لزيادة الاهتمام بالمجتمع، أدركت المنشآت الاقتصادية حينها بأهمية الاستجابة لتلك المطالب.

ج- **مرحلة المسؤولية الاجتماعية للشركات** (1960–2000): وفي هذه المرحلة ظهر مفهوم جديد للمسؤولية الاجتماعية، ومضمونه أن المنشأة هي وحدة اقتصادية واجتماعية الهدف الرئيسي منها هو تحقيق مصلحة المجتمع، ووسيلة تحقيق هذا الهدف هو الأرباح التي تجنيها المشاريع، باعتبار أن نجاح المنشآت يعتمد في المقام الأول على ما تقدمه تلك المنشآت للمجتمع.

د- **مرحلة المسؤولية الاجتماعية للمجتمع** (ما بعد 2001): في هذه المرحلة تبلورت المبادئ العامة للمسؤولية الاجتماعية، حيث ازدادت المطالبات في هذه الفترة بتفعيل دور المنشآت في المسؤولية الاجتماعية (القرني، 2016: 464).

ولقد اهتمت المملكة العربية السعودية بالمسؤولية الاجتماعية ويظهر ذلك جلياً في الأنظمة والقوانين التي تعزز تفعيل المسؤولية الاجتماعية في المنشآت، ونذكر منها التالي:

- النظام العام للبيئة: أصدرت الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة النظام العام للبيئة والذي يهدف إلى الاهتمام بالبيئة والمحافظة عليها وحمايتها وتطويرها، وحماية المجتمع من الأنشطة المضرة للبيئة، بالإضافة إلى المحافظة على الموارد الطبيعية وتنميتها وترشيد استخدامها، والأخذ في الاعتبار التخطيط البيئي عند وضع الخطط الشاملة للتنمية، ورفع الوعي العام بالقضايا المتعلقة بالبيئة. (موقع الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة).
- الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة: وتختص هذه الهيئة بوضع المعايير والمقاييس الوطنية فيما يخص السلع والمنتجات، كما تضع الهيئة قواعد منح الشهادات الخاصة بالجودة، ويكون تطبيق المواصفات إلزاميا أو اختيارياً بشرط عدم الإخلال بالمحافظة على السلامة والصحة العامة، أو حماية المستهلك، أو ضمان المصلحة العامة. (موقع الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة).

- الهيئة العامة للغذاء والدواء: وتعمل هذه الهيئة على التحقق من سلامة الغذاء ومأمونيته وفعاليته، والتأكد من أن المبيدات أمنة للاستخدام، ووضع السياسات والخطط فيما يخص الغذاء. (موقع الهيئة العامة للغذاء والدواء).
- وزارة البيئة والمياه والزراعة: وتهدف الوزارة إلى المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية وتنميتها المستدامة، وتحقيق الأمن المائي، والمساهمة في تحقيق الأمن المستدام الغذائي، والمساهمة في التنمية المستدامة للقطاعات ذات الميزة النسبية، بالإضافة إلى تعزيز المنتجات والخدمات المستدامة ذات الجودة العالية، وأخيرا المساهمة في تفعيل مشاركة القطاع الخاص والجمعيات والمؤسسات الغير ربحية في التنمية المستدامة. (موقع وزارة البيئة والمياه والزراعة).
- وزارة التجارة والاستثمار: أصدرت وزارة التجارة العديد من الأنظمة واللوائح التي تنظم أعمال المنشآت الخاصة في المملكة العربية السعودية وكان من ضمنها نظام مكافحة الغش التجاري. (موقع وزارة التجارة والاستثمار).
- وزارة العمل والتنمية الاجتماعية: تم إنشاء الوزارة بموجب المرسوم الملكي الذي صدر عام 1380هـ وتتجسد أهداف الوزارة الرئيسية بثلاثة أهداف وهي:

أولا: رسم السياسات العامة للشؤون الاجتماعية والعمالية بما يتماشى مع القيم والمبادئ المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية.

ثانياً: تخطيط وتنفيذ المشروعات.

ثالثاً: المساهمة في التطور الاجتماعي داخل المملكة العربية السعودية، وتحسين مستوى المعيشة لدى المواطنين لبناء مجتمع متكامل (موقع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية).

ويرى الباحث أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية جزء لا يتجزأ من أهداف المنشآت، حيث تسعى المنشآت إلى المشاركة في قضايا المجتمع والعمل على تلبية احتياجات المجتمع.

3. مشكلة البحث:

أشارت نتائج بعض الدراسات أن هناك تباين في مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية بين الشركات الصناعية المساهمة العامة السعودية محل الدراسة كما أن مستوى الإفصاح كان ضعيفاً حيث تبين أن متوسط الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات لم يتجاوز 29.3 % وهذه تعتبر نسبة منخفضة نسبياً مقارنة بالدول المتقدمة. كما بينت دراسة (أبو سمرة، 2016) (الزامل ،2015) أن هناك معوقات تحد من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة. ومن خلال ما سبق يتبين أهمية دور الإفصاح المحاسبي في توفير المعلومات اللازمة التي من شأنها تحسين فهم وأهمية الأدوات المالية وأدائها في الأسواق المالية وخاصة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والتي تساعد في توفير المعلومات التي تساعد المستثمرين وأصحاب العلاقة بالمشروع في هذا الشأن ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل التالي: **ما** مؤشرات أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق المالي السعودي؟

4. أسئلة البحث:

تتمثل في الأتي: –

1. ما أثر إدراك المسؤولين في الشركات المدرجة في السوق المالي السعودي لأهمية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة في القوائم المالية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟
2. ما أثر المعوقات التي تحد من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق المالي السعودي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟
3. ما مؤشرات العوامل المؤثرة على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالي السعودي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟
4. ما مؤشرات إسهام الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات المدرجة في السوق المالي السعودي في تحسين الأداء المالي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟

5. فرضيات البحث:

1–الفرضية الأولى: لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات المدرجة في السوق المالي السعودي وتحسين الأداء المالي

2–الفرضية الثانية: لا يوجد أثر للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات المدرجة في السوق المالي السعودي على تحسين الأداء المالي.

6. أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق الأتي:

1. التعرف على مدى إدراك المسؤولين في الشركات المدرجة في السوق المالي السعودي لأهمية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في القوائم المالية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.
2. التعرف على المعوقات التي تحد من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات المدرجة في السوق المالي السعودي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.
3. التعرف على العوامل المؤثرة على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالي السعودي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.
4. التعرف على مدى إسهام الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات المدرجة في السوق المالية السعودية في تحسين الأداء المالي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

7. أهمية البحث:

يحتاج إليها مستخدمي التقارير المحاسبية لاتساع نطاق الفئات المهتمة بأمور الشركات المساهمة العامة، فالكل يسعى للتميز، وتقديم الأفضل، وبذلك تتضح أهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات وضرورة إدراكها لأهمية تحقيق التوازن بين أهدافها الاقتصادية وأهدافها الاجتماعية، فالنجاح الاقتصادي للشركة مرهون بالنجاح في نشاطها الاجتماعي ويمكن بيان أهمية البحث في الأتي:

- إثراء المكتبة العربية بما تقدمة من نتائج وتوصيات حول أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق المالية السعودية.

- يساهم في تشجيع القائمين على إدارة الشركات المساهمة العامة على تفعيل ممارسة المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة في المجتمع.
- يساهم في رفع وعي المتعاملين مع الشركات المساهمة العامة لدور المسؤولية الاجتماعية للشركات في تحسين الأداء المالي للشركات المساهمة.
- يساهم في نشر روح المنافسة بين الشركات المساهمة العامة فيما يتعلق بممارستها للمسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في القوائم المالية الأمر الذي يُفعل من الدور الاجتماعي للشركات المساهمة العامة في المجتمع السعودي.

8. مصطلحات البحث:

- الأداء المالي (Financial performance) :

يعرف الأداء المالي على أنه"أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في المؤسسة في لحظة معينة ككل أو لجانب معين من أداء المؤسسة أو لأداء أسهمها في السوق في يوم محدد وفترة معينة"(الخطيب ،2016: 45). كما يعرف الأداء المالي بأنه " هو مدى النجاح المالي الذي تستطيع فيه الشركات أن تعظم ثروة ملاكها وذلك من خلال الحصول على أعلى عائد ممكن لاستثماراتهم، وتوجد مقاييس متعددة لقياس الأداء المالي، ويعتبر العائد على الموجودات، والعائد على حقوق المساهمين من أكثرها ألمقاييس شيوعا(55 :Mahoney, Roberts, 2017).

- الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (Disclosure of social responsibility):

يعرف الإفصاح الاجتماعي بأنه "الأداة التي تعمل على تحسين السيطرة على الأثر الاجتماعي لأنشطة المنشآت، كما تعتبر وسيلة تستطيع المنشأة من خلالها تعزيز قدرتها على تطوير إدارة العلاقات مع أصحاب المصلحة (Vurro , Perrini, 2016:416). ويذكر (عبد الحليم،2016: 27) أن المقصود بعملية الإفصاح الاجتماعي هو "إيصال المعلومات حول علاقة المنشأة بالمجتمع والبيئة من خلال تضمين القوائم والتقارير المالية بكافة المعلومات المتعلقة بالأداء الاجتماعي للمنشأة".

- مؤشرات أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (Disclosure of social responsibility Indicators):

يعرفها الباحث بانها مجموعة التقارير والاحصائيات التي تعبر عن الإفصاح بمدى الالتزام بمتطلبات المسؤولية الاجتماعية من قبل المنشأة وبما يتطلب أدائها الاجتماعي ويخدم المجتمع ويحقق تطلعات الأداء المالي للشركات المساهمة.

9. حدود البحث:

تتمثل حدود البحث في الأتي:

- **الحدود الموضوعية:** تتناول البحث موضوع مؤشرات أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق المالية السعودية.
- **الحدود البشرية:** تم تطبق البحث على القيادات المالية والإدارية بالشركات المساهمة بالمملكة العربية السعودية.
- **الحدود الزمنية:** تم تطبق البحث على الفترة الزمنية من 2019 وحتى 2020.
- **الحدود المكانية:** تم تطبق الدراسة في بالمملكة العربية السعودية.

10. منهج البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والذي يتلاءم مع طبيعة البحث ويتوافق مع أهدافها، وفيه يتم وصف الظاهرة المدروسة من حيث طبيعتها ودرجة وجودها، وهو " يعتمد على دراسة الواقع ويهتم بوصف الظاهرة وصفاً دقيقاً ويُعبّر عنها تعبيراً كيفياً أو كمياً، فالتعبير الكيفي يصف الظاهرة ويوضح خصائصها، وأما التعبير الكمي فيُعطي وصفاً رقمياً يوضح مقدار الظاهرة وحجمها.

11. الدراسات السابقة:

يتناول الباحث في هذا الجانب الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية وسوف يستفيد الباحث من هذه الدراسات في إثراء الإطار النظري وفي تصميم الاستبيان وهذه الدراسات على النحو التالي:

أولا الدراسات العربية:

دراسة (الناغي وآخرون، 2018): هدفت الدراسة إلى معرفة دور الإفصاح عن الأداء الاجتماعي للشركات في التنبؤ بالقدرة على استمراريتها، ومعرفة العلاقة بين ربحية الشركة ونسبة التداول بالإفصاح عن الأداء الاجتماعي، وفي البحث تم الاستعانة بالمنهج الاستقرائي من خلال استقراء الدراسات والأدبيات التي تناولت جوانب الموضوع بالإضافة إلى قياس الإفصاح عن الأداء الاجتماعي للشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصرية، وافترضت الدراسة انه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن الأداء الاجتماعي للشركات وبين القدرة على التنبؤ بالمسؤولية، كما افترضت انه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ربحية الشركة ونسبة التداول بين الإفصاح عن الأداء الاجتماعي، ولقد أظهرت النتائج عدم صحة الفرضية الأولى وصحة الفرضية الثانية.

دراسة (علي، 2016) :أوضحت الدراسة أن الهدف منها هو معرفة أثر التوسع في الإفصاح الاختياري على خصائص المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات الاستثمارية في سوق الأوراق المالية الليبي، والتي افترض الباحثون فيها انه ليس هناك علاقة بين التوسع في الإفصاح الاختياري من جهة وخصائص المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات الاستثمارية من جهة أخرى، واستخدمت التقارير المالية السنوية لشركات التأمين المقيدة في سوق الأوراق المالية الليبي لجمع البيانات، كما تم الاعتماد على الدراسات والأدبيات السابقة كأساس للجزئية النظرية، ولقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين التوسع في الإفصاح الاختياري وخصائص المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات الاستثمار.

دراسة (عبد العزيز، 2016): كان هدف الباحث من هذه الدراسة هو التعرف على مدى التزام بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية في الشركات الصناعية، وتم استخدام أداة الاستبانة لجمع بيانات الدراسة والتحقق منها، كما قام الباحث بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري للدراسة، ولقد طبقت الدراسة على عينة من الشركات الصناعية في السودان في ولاية الخرطوم، ولقد افترض الباحث في الدراسة أن الشركات الصناعية في ولاية الخرطوم تلتزم بالإفصاح المحاسبي عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية في مجال المحافظة على البيئة، كما افترض الباحث ان هناك التزام من قبل عينة الدراسة بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية في مجال خدمة المجتمع المحلي، ولقد أظهرت الدراسة أن الشركات الصناعية في ولاية الخرطوم تلتزم بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في مجالي المحافظة على البيئة وخدمة المجتمع المحلي.

دراسة (يوسف، 2016): سعت الباحثة في هذه الدراسة إلى تحليل واختبار مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات على الأداء المالي لها، ولقد تم التطبيق على عينة مكونة من (17) شركة مدرجة في المؤشر المصري لمسؤولية الشركات خلال الفترة الواقعة بين 2016 إلى 2016م، ولقد اعتمدت الباحثة في الجزء النظري من الدراسة على الدراسات والأدبيات ذات الصلة، ولقد تم الاعتماد في الدراسة التطبيقية على مقياسين من مقاييس الأداء المالي وهي معدل العائد على الأصول، ومعدل التغير في السعر السوقي للسهم، وأشارت النتائج إلى وجود تأثير إيجابي معنوي لمستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات على معدل العائد على الأصول، وعدم وجود تأثير معنوي للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات على السعر السوقي للسهم.

دراسة (النسور والنقرش، 2016): سعى الباحثان في هذه الدراسة إلى معرفة واقع المشاريع واهم المعوقات الخاصة، وقد طبقت هذه الدراسة على منطقة الجوف في المملكة العربية السعودية، وقد افترض الباحثان ان مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة في المنطقة تقوم بطلب ضمانات ميسرة وتسهيلات كافية لفترة سداد القروض، بالإضافة إلى تسهيل الإجراءات الإدارية وتقديم خدمات استشارية، كما وتقوم الحكومة بدعم المشاريع الصغيرة، وقد اتضح من نتائج الدراسة ان مشروعات الجوف المتناهية الصغر تمثل فقط 2% من مجمل المتناهية الصغر في المملكة العربية السعودية، كما تبين ان اهم معوقات التمويل التي تواجه المشاريع الصغيرة في منطقة الدراسة هو التشدد في الضمانات المصرفية، وعدم التناسب بين التمويل والدفعات اللازمة لإقامة المشروعات، وبطء إجراءات الحصول على التمويل، وعدم وجود تسهيلات خاصة بفترة سداد القرض.

دراسة (رضوان، 2016): هدفت الدراسة إلى التعرف على إدراك طلبة العلاقات العامة لمفهوم وأهمية وأنشطة المسؤولية الاجتماعية للمنظمة ورصد اتجاهاتهم نحو المنظمات المنفذة للبرامج الاجتماعية. وقد تم إجراء هذه الدراسة على عينة بلغت (200) طالب وطالبة من دارسي العلاقات العامة بجامعتي الشارقة وعجمان بدولة الإمارات العربية المتحدة. كما استخدم الباحث في دراسته المنهج الوصفي المسحي. وتوصلت هذه الدراسة إلى اهتمام العينة بالتعرف على البرامج الاجتماعية للمنظمات عبر وسائل اتصال متعددة تأتي في مقدمتها الإنترنت ووسائل الإعلام. وإلى إدراكهم المرتفع لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للمنظمة سواء الموجهة نحو العاملين أو نحو المجتمع. كما توصلت الدراسة إلى وجود اتجاهات إيجابية نحو المنظمات التي تنفذ هذه البرامج وإلى ارتفاع الثقة في خدماتها ومنتجاتها، وقد أشار الطلبة إلى أهمية البرامج الاجتماعية الموجهة نحو التعليم والبيئة والثقافة والعمل التطوعي بالنسبة للمجتمع الإمارات، كما جاءت الرعاية والحملات والمبادرات المجتمعية في مقدمة الأنشطة التيـ ؤثر في اهتمام الطلبة بالبرامج التي تنفذها المنظمات.

دراسة (الحدراوي وآخرون،2016) :يهدف هذا البحث إلى توضيح أهمية ممارسة المسؤولية الاجتماعية بشكل طوعي من قبل المنظمات، وتوضيح ذلك عن طريق الدارسة والتقصي عن أبرز نقاط القوة في تبني هذا المفهوم، ومدى أهميته لتعزيز وجودها، ومن ثم دعم وتعزيز القدرات الإبداعية، من خلال دارسة العلاقات التي تربط متغيراتها، تم تطبيق ذلك عن طريق اختيار عينة بالطريقة العشوائية من أساتذة كليتي الإدارة والاقتصاد والآداب في جامعة الكوفة بلغت (56) فردا، وتم اختبار النموذج وفقا لنمذجة العلاقات الهيكلية وتم اختبار الفرضيات بالانحدار وقد تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها أن المسئولية الاجتماعية تسهم مساهمة فاعلة في تعزيز القدرات الإبداعية وان هنالك ضعف ف المسؤولية الاقتصادية.

دراسة (حسن، 2016) :هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى التزام الشركات المبحوثة بمعايير الأداء البيئي أثر ذلك في الأداء المالي المتحقق لهذه الشركات وتمحورت المشكلة الأساسية للدراسة حول علاقة الأداء البيئي بالأداء

المالي وهل تتأثر نتائج الأداء المالي المتحققة بالأداء البيئي المقاس في الشركات المبحوثة وتم اختيار خمس من الشركات الصناعية العاملة في صناعة المشروبات الغازية في مدينة كركوك وحددت الدراسة فرضيتين تم العمل على اختبارهما افترضت الأولى وجود علاقة معنوية بين الأداء البيئي والأداء المالي المعبر عنه بالعائد على رأس المال ولم تتوصل الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين نوعي الأداء بدلالة معامل الارتباط بينهما كما لم يتم إثبات الفرضية الثانية التي تشير إلى وجود تأثير ذي دلالة إحصائية بين الأداء البيئي كمتغير مستقل والأداء المالي كمتغير معتمد وأكدت قيمة معامل التحديد ذلك فذلك يعني أن 33.5% فقط من الأداء المالي يفسره الأداء البيئي للشركات المبحوثة .

دراسة (الخشروم وآخرون، 2016):حيث هدف البحث إلى قياس مدى تبني الشركات الصناعية لأبعاد المسئولية الاجتماعية مجتمعة (الأخلاقية والقانونية والبيئية ، والخيرية ، والاقتصادية) وذلك بالتطبيق على الشركات الصناعية العاملة في حلب .ولهذا الهدف تم تصميم استمارة استقصاء وزعت على (120 شركة في حلب تم اختيارها لطريقة العينة الميسرة واستردت (104) استمارة بنسبة 88 % تقريبا واستخدم الباحث برنامج SPSS لغرض تحليل البيانات وتم إيجاد معامل ألفا كورنباخ وتم توزيع مفردات العينة من حيث العدد والنسبة المئوية وبعض الإحصاءات الوصفية وتحليل التباين الأحادي وكذلك تحليل T–Test، وتم التوصل إلى أن هناك تباينا بين الشركات الصناعية في ممارستها لأبعاد المسئولية الاجتماعية مجتمعة وذلك بحسب طبيعة عملها وكذلك الأمر بحسب عمر الشركة إلا أنه ليس هناك تباين واضح بين الشركات الصناعية في ممارستها لأبعاد المسؤولية الاجتماعية مجتمعة وذلك بحسب درجة تصنيفها وتبين أيضا أنه لا توجد تباينات بين الشركة المدروسة وبين الشركات الرائدة والمتميزة في ممارستها للمسئوليات الاجتماعية.

دراسة (الهنداوي وآخرون،2016): حيث هدفت الدراسة إلى دراسة مدى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية في التقارير السنوية للشركات الأردنية الصناعية المدرجة في بورصة عمان لعامي 2017 و 2016م، ومعرفة أثر كل من حجم الموجودات في درجة الإفصاح ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم بناء مؤشر المسؤولية الاجتماعية ومن ثم فحص التقارير السنوية للشركات عينة الدراسة للوقوف على مدى الإفصاح أما عينة الدراسة فشملت 72 شركة صناعية تمثل 80.9% من مجتمع الدراسة (89) شركة ولاختبار فرضيات الدراسة استخدم T–Test للعينة الواحدة وكذلك الانحدار البسيط وتوصلت الدراسة إلى وجود تفاوت في مستوى الإفصاح عن عناصر المسئولية الاجتماعية بين الشركات إلا أن الإفصاح مازال دون المستوى المطلوب حيث لم تتجاوز النسبة المئوية للإفصاح عن عناصر المسئولية الاجتماعية 43 % لعامي الدراسة 2017م، 2016م أي أقل من المتوسط أما أعلى نسبة مئوية للإفصاح فكانت الإفصاح عن حماية البيئة حيث بلغت 73.6%، 69.4% لعامي الدراسة على التوالي ولم تظهر نتائج الدراسة أي تحسن ملحوظ في مستوى الإفصاح خلال عامي الدراسة كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لحجم الموجودات وحجم المبيعات في مستوى الإفصاح الاجتماعي .

دراسة (الزهراني، 2016): تهدف الدراسة إلى تأصيل مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات العاملة في المجتمع السعودي وإبراز ملامحه التي رسخها الفكر الاجتماعي الإسلامي، وكذلك الفكر الاجتماعي الحديث لدى علماء الاجتماع والاقتصاد في الفكر الغربي في محاولة منها للتأكيد على أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية بشكل عام نابع في الأصل من الشريعة الإسلامية. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التتبعي من خلال تتبع ظهور مفهوم المسؤولية الاجتماعية بشكل عام سواء في الفكر الاجتماعي أو الفكر الإسلامي. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن المسؤولية الاجتماعية كانت في أوضح صورها من خلال عرض النظام الاقتصادي في الإسلام، الذي راعى مصلحة الفرد

ومصلحة المجتمع. أيضا تم المناداة بمجموعة من المبادئ التي نادت بها النظريات الغربية بعد ذلك بعدة قرون، في محاولة منها لرد الحقوق المسلوبة من الإنسان إلى الإنسان، مثل البنائية الوظيفية، والتي كانت تنظر للمجتمع على أنه مجموعة من الأنساق يجب أن تتكامل فيما بينها حتى تتحقق مصلحة الجميع. بالإضافة إلى أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية في المجتمع العربي ربما عانى من عدم الوضوح، كون العطاء لدى المسلم يرتبط بشكل وثيق بالدين، ويغلف بالعطف والشفقة على فئة الفقراء، ويخرج على شكل عطاء مادي يندرج تحت مفهوم الصدقة، ولكنه عطاء آني وغير منظم. كما أن النظريات الاجتماعية في الغرب كانت مسايرة للواقع الاجتماعي وكانت بداية من أفلاطون وأرسطو تحاول أن تضبط إيقاع الحياة الاجتماعية بما يتفق مع المتغيرات التي تمر بها مجتمعات أوروبا.

دراسة (آل مترك، 2016): تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الأدوار التي يمكن للقطاع الحكومي من خلالها القيام بتعزيز وتنظيم المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص. وقد تم إجراء الدراسة على ما يقارب (22) جهة حكومية، بالإضافة إلى (37) شركة تعمل في مختلف المجالات التجارية. كما اتبعت الدراسة المنهج المسحي الوصفي حيث تم تحليل وتفسير البيانات التي تم الحصول عليها. أظهرت الدراسة عدم رضا المسئولين في القطاعين عن مستوى ممارسة أنشطة المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال السعودية، وأكدت ضعف الأداء الاجتماعي لمنشآت القطاع الخاص، كما أتضح أن دور القطاع الحكومي في تعزيز هذا المفهوم ضعيف وغير مرضٍ.

دراسة (الشمراني والفزي، 2015): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على قدرة القرض الحسن على توفير احتياجات المشروعات المتوسطة والصغيرة، ودور تلك المشروعات في التنمية، وقد طبق البحث على صندوق المئوية وقد شملت الدراسة عام 1425هـ إلى 1433هـ، ولقد تبين من الدراسة أن القروض الحسنة تتناسب مع طبيعة وخصائص المشروعات المتوسطة والصغيرة، كما أنها تعطي نسبة أكبر لنجاح المشروع، كما وأظهرت الدراسة أن صندوق المئوية يؤثر بشكل محدود على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والجدير بالذكر أن المنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج الاستقرائي والوصفي التحليلي وذلك من خلال جمع المادة العلمية المتعلقة بموضوع الدراسة بالإضافة إلى دراسة برامج صندوق المئوية واستنباط الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع الممولة من قبل الصندوق.

دراسة (الرفاعي، 2015): أوضحت الباحثة أن الهدف من هذه الدراسة كان التعرف على مدى أدراك المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الصناعي في سوريا والإفصاح عنها، وتم استخدام أداة الاستبانة في الدراسة الميدانية لهذا البحث، ولقد تم توزيع 80 استبانه على المحاسبين والمديرين الماليين ضمن عينة مختارة من شركات الصناعة السورية وكان عدد ما استرد منها هو 72 استبانه أي ما نسبته 90%، ولقد تبين من نتائج الدراسة أن عينة الدراسة تدرك أهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات، ومع ذلك لا تقوم بالإفصاح عنها في التقارير المالية.

دراسة (يحيى وآخرون،2015): تهدف الدراسة إلى التعرف على واقع المسؤولية الاجتماعية في المنظمة، والتعرف على مدى استفادة المنظمة من المسؤولية الاجتماعية في بناء استراتيجيات لتنافسية فاعلة تقود إلى تحقيق الأهداف المنظمة الموضوعة، والتعرف على تأثير أصحاب المصالح في المسؤولية الاجتماعية بأبعادها (الاقتصادي، القانوني، الاجتماعي). وقد تم إجراء هذه الدراسة على شركة الحكماء لصناعة الأدوية في الأردن باستخدام المنهج الوصفي التحليلي. وقد نتج عن هذه الدراسة مجموعة من النتائج هي:

1- تبين من إجابات الأفراد المبحوثين بروز الرضا للعاملين كعامل مهم من خلال الظروف المادية التي يتمتعون بها، والتي تسهم في سد احتياجاتهم المعيشية، فضلاً عن تأثير ضعف واضح في تحقيق أهداف الزبون نتيجة للمنافسة الشديدة التي تواجهها الشركة من قبل المنافسين في سوق الصناعة الدوائية.

2- أظهرت نتائج التشخيص وجود اهتمام بالبيئة من قبل الشركة المبحوثة من خلال سعيها لنشر البيئة بإسهامها بإقامة المؤتمرات والندوات أو رعايتها؛ إلا أنها ليست بالمستوى المقبول قياساً بالتوجهات الحديثة نحو تبني المعيار البيئي كركيزة المتنافس.

3- اتضح من خلال إجابات المبحوثين وجود قصور لمدة المنظمة في جوانب تبني المسؤولية الاجتماعية فيما يتعلق بالاستخدام الأمثل للمنتجات الخام في عملياتها الإنتاجية.

4- أظهرت نتائج التحليل وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة بين مكونات أصحاب المصالح والمسؤولية الاجتماعية وعلى المستوى الكلي والجزئي، وتفسر هذه العلاقة الضغوط التي يمارسها أصحاب المصالح في حفز الشركة نحو تضمين المسؤولية الاجتماعية في ممارستها وأنشطتها.

5- أوضحت نتائج التأثير أن الأصحاب المصالح تأثير في دفع الشركة نحو تبني مكنونات المسؤولية الاجتماعية على المستوى الجزئي والكلي، ويعزى ذلك إلى الدور الذي يمارسه أصحاب المصالح في تحديد توجهات الشركة الآنية والمستقبلية.

دراسة (القرني، 2015): تسعى هذه الدراسة إلى فهم ومعرفة الدور الذي تقوم به الحكومة كدافع للقطاع الخاص نحو المسؤولية الاجتماعية وممارستها، من واقع التعرف على آراء المسئولين في كل من القطاعين العام والخاص عن السبل والطرق التي يمكن من خلالها تعزيز الحكومة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص. وقد يتم تطبيق هذه الدراسة على (250) مسئول وعامل في القطاعين الخاص والعام، وقد استخدم الباحث المنهج المسحي الوصفي الذي يعبر عن الظاهرة الاجتماعية التي هي محل البحث. أظهرت نتائج هذه الدراسة أن هناك ضعف لدور الحكومة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات من خلال وضع الاستراتيجيات الواضحة وممارسة المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص في مجال المسؤولية الاجتماعية والاستفادة من تجارب الدول الأخرى. كما لا توجد تسهيلات أو حوافز للشركات المساهمة في مجال المسؤولية الاجتماعية، وضعف لدور الحكومة في تعزيز الشراكة مابين القطاعين العام والخاص للإسهام في التنمية المستدامة كالمشاركة مثلاً في مجال البنية التحتية وأقامة المشاريع الخدمية. وأن ما تقوم به الحكومة الآن ليس بالدور الحقيقي المطلوب منها القيام به لتعزيز المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية.

دراسة (شنواف،2013) :هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق نظام الإدارة البيئية على الأداء المـــالي فـــي المؤسسة الاقتصادية بالمؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار وقد استخدم الباحث الاستبيان كأداة للدراسة بهدف دراسة مدى تطبيق المؤسسة محل الدراسة لمتطلبات نظام الإدارة البيئية وبالاعتماد على برنامج SPSS وتألفــت وحـــدة المعاينة والتحليل في مؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار والبالغ عددهم حوالي 7100 عامل بـــين عمـــال دائمـــين وعمال مؤقتين ولم نضع أي شرط أساسي لقيام عملية البحث على حل لإشكالية الدراسة دون تحديد (جنس، ســـن، خبرة، مؤهل علمي، نوع العمل) معين وكان الغرض من شمول مجتمع الدراسة دون تحديد شروط معينة، هو مدى فهم عمال المؤسسة لنظام الإدارة البيئية من خلال تطبيق متطلبات نظام الإدارة البيئية، وذلك مـــن خـــلال الفهـــم النظري لها قبيل الوصول إلى الاقتناع بها وتطبيقها وتم اختيار عينة عشوائية من مجتمع الدراسة مشكلة مـــن 51 عامل وتمثلت النتائج في أن المؤسسة تستخدم جميع متطلبات نظام الإدارة البيئية الخمس وكان المتوسط الحســـابي لجميع أسئلة الاستبيان أكبر من 2.33 وهذا بعد الاعتماد على سلم ليكرت في التقييم كما تم دراســـة تـــأثير نظـــام الإدارة البيئية على الأداء المالي للمؤسسة فكانت النتائج عكس التوقعات إذ كان هناك تأثير سلبي للوضعية الماليـــة على المدى القصير بالنسبة لجميع المؤشرات المستخدمة باستثناء رأس المال العامل الدائم الذي كان موجب وهـــذا

يدل على سلامة المركز المالي للمؤسسة على المدى القصير أي أن المؤسسة باستطاعتها تغطية جميع أصولها الثابتة بواسطة أموالها الدائمة مع وجود هامش آمان.

دراسة (العنزي، 2013): تسعى الدراسة إلى التعرف على برامج المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص تجاه العاملين وتجاه المجتمع، ورصد معوقات برامج المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص، والتعرف على مقترحات القطاع الخاص في المسؤولية الاجتماعية. وقد طبقت هذه الدراسة على (211) شركة ومؤسسة من منظمات الدرجة الممتازة في المملكة العربية السعودية في ثلاث مناطق (الوسطى، الشرقية، الغربية). وقد استخدم الباحث المنهج المسحي الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أبرزها ما يلي:

1- لا يزال مفهوم المسؤولية الاجتماعية غير واضح للشركات، وبرامج المسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين تتمركز حول الرعاية الصحية، وتوفير السكن وتقديم بدل عنه، وبذلك تتركز البرامج المقدمة للعاملين على المسؤولية القانونية وهي أدنى درجات المسؤولية الاجتماعية.
2- يوجد وعي بدور المنظمات تجاه المجتمع من خلال المسؤولية الاجتماعية، وأغلب برامج المسؤولية الاجتماعية هي استقطاب المواطنين السعوده.
3- عدم وجود توازن في برامج المسؤولية الاجتماعية، حيث ترتفع برامج المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع، بينما يتدنى الاهتمام بالعاملين والبيئة.
4- أهم البرامج التي نفذت في إطار المسؤولية الاجتماعية، حيث ترتفع برامج المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع بينما يتدنى الاهتمام بالعاملين والبيئة.
5- أهم برامج نفذت في إطار المسؤولية الاجتماعية، برامج التدريب والتوظيف ودعم الجمعيات الخيرية، مما يؤكد اختلاط مفهوم المسؤولية الاجتماعية مع مفهوم العمل الخيري الذي يتم بدوافع دينية، أو تتم تحت ضغوط مجتمعية.
6- من أهم المعوقات المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر عينة الدراسة عدم وضوح مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات.

دراسة (الزيود، 2013): حيث هدفت الدراسة إلى بيان مدى التزام البنوك العاملة في الأردن بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع الخارجي والداخلي للعاملين فيها ، حيث تم تحليل قيمة المساهمات النقدية للمجالات الاجتماعية كقيمة مطلقة وكذلك نسبة من صافي الأرباح ومدى انتشار فروع البنك خارج العاصمة للمساهمة في التنمية وخدمة العملاء وقد تم تطبيق فرضيات الدراسة على 15 بنكا للفترة ما بين 2016 إلى 2016 .وبينت نتائج الدراسة أن البنوك تتحمل مسؤوليتها فيما يتعلق بالمجتمع المحلي وهو من ضمن سياساتها وخططها وذلك من أجل تحقيق التنمية المستدامة أما فيما يتعلق بالبعد الداخلي فتبين أن هناك تقصيرا فيما يتعلق بالمبالغ المنفقة على العاملين بالإضافة إلى عدم الاهتمام بتدريب وتطوير العاملين ويوصي الباحث بضرورة زيادة الوعي بمفهوم المسؤولية الاجتماعية وتوفير حوافز أكثر للبنوك التي تتبنى هذا المفهوم وأن يكون هناك معايير واضحة ومحددة لتقديم الدعم للمستفيدين .

ثانيا: الدراسات الأجنبية:

دراسة (Martı'nez-Ferrero & et al., 2016) :ركزت هذه الدراسة على معرفة تأثير المسؤولية الاجتماعية وإدارة الأرباح على تكلفة رأس المال وسمعة الشركة، ومن بين فرضياتها كانت الفرضية القائلة بان الاستراتيجيات الإيجابية للمسؤولية الاجتماعية للشركات تؤدي إلى تخفيض تكلفة رأس المال وزيادة سمعة الشركة، وأنه يمكن استخدام أنشطة المسؤولية الاجتماعية لحماية الشركة من التأثير السلبي لإدارة الأرباح على تكلفة رأس المال وسمعة

الشركة، وتتكون العينة من 1757شركة مدرجة في البورصة للفترة من 2017م- 2016م في 26 دولة، وتم استخدام قواعد البيانات لجمع المعلومات عن العينة، وتؤكد النتائج أن المستثمرين وأصحاب المصلحة يقيمون المسؤولية الاجتماعية بشكل إيجابي وان لها تأثير إيجابي على تخفيض تكلفة رأس المال وتحسين سمعة الشركة.

دراسة (Tan & et al., 2016) :تهدف هذه الدراسة إلى معرفة تأثير حجم الشركة والتعرض لوسائل الأعلام وحساسية الصناعة تجاه الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وتأثيرها على قرارات المستثمرين، ولقد اختيرت أسواق البورصة الاندونيسية كمجتمع للدراسة، وتتكون العينة من 53 شركة مدرجة في أسواق البورصة، حيث تم تحليل بيانات العينة للفترة من 2016إلى 2013م، وكشفت نتائج الدراسة أن حجم الشركة والتعرض لوسائل الإعلام وحساسية الصناعة لها تأثير كبير على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، بينما تتأثر قرارات المستثمرين بالمسؤولية الاجتماعية بشكل مباشر، بالتالي تتأثر بحجم الشركة والظهور الإعلامي وحساسية الصناعة بشكل غير مباشر.

دراسة (Xu & et al., 2015) :كان محور البحث في هذه الدراسة هو تأثير المسؤولية الاجتماعية للشركات تجاه أصحاب المصلحة الرئيسيين على تكلفة رأس المال في الشركات الصينية المدرجة في بورصة شنغهاي، وتتكون العينة من بيانات 831 شركة للفترة الواقعة ما بين 2016-2016، وتم استخدام نماذج الانحدار المتعدد ومؤشرات المسؤولية الاجتماعية للتوصل إلى النتائج، ولقد افترضت الدراسة أن المسؤولية الاجتماعية للشركات في الصين ترتبط سلباً بتكلفة رأس المال، ولقد توصلت الدراسة صحة تلك الفرضية حيث أن الشركات التي لديها درجة عالية من المسؤولية الاجتماعية تكون تكاليف رأس المال لديها قليلة، وان المسؤولية الاجتماعية للشركات تجـ اه أصحاب المصلحة الرئيسيين يمكن أن تكون مفيدة ومربحة للشركات الصينية.

دراسة (Cooper & Uzun, 2015) :هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وتكلفة تمويل الديون في الشركات المساهمة الأمريكية، وكان من بين النتائج التي توصلت الدراسة إليها أن هناك علاقة وطيدة بين انخفاض تكلفة التمويل لدى الشركات التي تتمتع بمسؤولية اجتماعية عالية، ومن الجدير بالذكر أن الباحثان اعتماداً على الدراسات السابقة في دراستهما وكذلك تم استخدام بيانات التحليل المالي المستخرجة من شركة MSCI للشركات الأمريكية خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى 2013 بالإضافة إلى استخدام مؤشرات المسؤولية الاجتماعية.

دراسة (Ge & Liu,2015) اهتمت هذه الدراسة بفهم العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وتكلفة إصدار السندات، وقد افترض الباحثان أن أداء المسؤولية الاجتماعية للشركات يرتبط سلباً مع العائد على السندات عند ثبات العوامل الأخرى، كما افترض الباحثان أن درجة القوة في المسؤولية الاجتماعية للشركات يرتبط مع هامش العائد على السندات مع ثبات العوامل الأخرى، وقد اعتمد الباحثان على الأدبيات السابقة في دراستهما بجوار تحليل البيانات المستخرجة من قاعدة KLD STATS حيث تتكون العينة من 4260 عملية إصدار لسندات عامة جديدة في سوق الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة الواقعة ما بين 1992 و 2016، وتشير نتائج الدراسة أن الشركات التي تقدم أفضل أداء للمسؤولية الاجتماعية قادرة على إصدار سندات بتكلفة اقل، كما ترتبط قوة الأداء في المسؤولية الاجتماعية بهامش العائد.

ثالثا: تعقيب: من خلال تحليل نتائج الدراسات السابقة يتضح أن:

في البيئة العربية: توصلت النتائج إلى:

- وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بـين التوسـع فـي الإفصـاح الاختيـاري وخصـائص المعلـومات المحاسبية لترشيد قرارات الاستثمار.
- وجود تأثير إيجابي معنوي لمستوى الإفصاح عن المسؤوليـة الاجتـمـاعية للشركات على معدل العائد على الأصول، وعدم وجود تأثير معنوي للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات على السعر السوقي للسهم.
- هناك تدرك لأهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات، ومع ذلك لا تقوم بالإفصاح عنها في التقارير المالية.
- أن المسئولية الاجتماعية تسهم مساهمة فاعلة في تعزيز القدرات الإبداعية وان هنالك ضعف ف المسؤولية الاقتصادية.
- لا يزال مفهوم المسؤولية الاجتماعية غير واضح للشركات، وبرامج المسؤولية الاجتماعيـة تجـاه العـاملين تتمركز حول الرعاية الصحية، وتوفير السكن وتقديم بدل عنه، وبذلك تتركز البرامج المقدمة للعـاملين علـى المسؤولية القانونية وهي أدنى درجات المسؤولية الاجتماعية.
- من أهم المعوقات المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر عينة الدراسة عدم وضوح مفهـوم المسـؤولية الاجتماعية للشركات
- ما تقوم به الحكومة الآن ليس بالدور الحقيقي المطلوب منها القيام به لتعزيـز المسـؤولية الاجتماعيـة للقطاع الخاص

أما في البيئة الأجنبية: توصلت النتائج إلى:

- المستثمرين وأصحاب المصلحة يقيمون المسؤولية الاجتماعية بشكل إيجابي وان لها تأثير إيجابي على تخفيض تكلفة رأس المال وتحسين سمعة الشركة.
- حجم الشركة والتعرض لوسائل الإعلام وحساسية الصناعة لها تأثير كبير على الإفصـاح عـن المسـؤولية الاجتماعية
- المسؤولية الاجتماعية للشركات تجاه أصحاب المصلحة الرئيسيين يمكن أن تكون مفيدة ومربحة للشركات
- الشركات التي تقدم أفضل أداء للمسؤولية الاجتماعية قادرة على إصدار سندات بتكلفة اقل، كما تـرتبط قـوة الأداء في المسؤولية الاجتماعية بهامش العائد.

في ضوء ذلك نلاحظ أن الأمور واضحة في شأن دور وجدوى وأهمية الإفصاح عن الأثر الايجابي للإفصـاح عن المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات. في حين أن البيئة العربية لا زالت تعاني من العديد من الصعوبات في أهمية وجدوى هذا الإفصاح ربما لضعف ثقافة التنظيم أو الثقافة في هذه الناحيـة علـى وجـه التحديد. من هنا كانت دراسة الباحث الحالي لدراسة:" مدى أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالي السعودي "للتأكيد على دور وجدوى وأهمية الإفصـاح عـن الأثـر الايجابي للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات.

12. مؤشرات قياس الربحية في الشركات المساهمة:

إن ربحية الشركة هي محصلة لمختلف السياسات التي تتخذها الإدارة، وتعبر عن مدى الكفاءة التي تتخذ فيهـا الشركة قراراتها التشغيلية والاستثمارية وتقيس نسب الربحية كفاءة المنشأة في استغلال مواردها بشـكل أمثـل لتحقيق الأرباح. وهي تقدم معلومات يمكن بواسطتها التمييز بين صافي الدخل الذي يتم تحديده بموجب أسـاس الاستحقاق وصافي التدفق النقدي الذي يتم تحديده بموجب الأساس النقدي. وعلى هذا الأساس فإن تحقيق المنشأة

لرقم مرتفع من صافي الدخل لا يعني بالضرورة أنها حققت تدفقاً نقدياً مرتفعاً والعكس بالعكس؛ في حين كلمـــا ارتفع صافي التدفق النقدي التشغيلي الموجب الذي تحققه المنشأة خلال العام كلما ارتفعت نوعية أو جودة أرباح المنشأة والعكس بالعكس وتمثل نسب الربحية مجال اهتمام المســـتثمرين والإدارة والمقرضـــين. فالمســـتثمرون يتطلعون إلى الفرص المربحة لتوجيه أموالهم إليها، والإدارة تستطيع التحقق من نجـــاح سياســـاتها التشـــغيلية، والمقرضون يشعرون بالأمان عند إقراض أموالهم إلى منشآت تحقق أرباح وقادرة على دفع التزاماتها وفوائـــد ديونها، ومن أهم النسب التي يمكن أن تستخدم لقياس أرباح الشركة ما يلي:

أ- نسبة العائد على حقوق الملكية:

$$\frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}}$$

تبين هذه النسبة العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية. وكلما ارتفعت هذه النسبة كلمـــا كان ذلك مؤشراً إيجابياً على كفاءة المنشأة. وتشبه هذه النسبة نسبة معدل العائد على حقوق الملكية ولكنه ا تحتســـب باستخدام التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بدلاً من رقم صافي الدخل.

ب- نسبة العائد على الأصول:

$$\frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

توضح هذه النسبة مدى قدرة أصول الشركة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة المنشأة في استخدام موجوداتها، وحافز للمزيد من الاستثمار في المستقبل. وتشبه هذه النسبة معـــدل العائد على الموجودات باستثناء استخدام التدفقات النقدية بدلاً من رقم صافي الربح.

ج- **معدل هامش الربح:**

يُشكّل هامش الربح مُعدّل الأرباح المُحققة نسبةً لإجمالي الإيرادات الناتجة عن المبيعات أو التكـــاليف المُترتبـــة على فترة مُحدّدةٍ من الزمن، كما يُعدّ هامش الربح طريقةً لقياس قيمة المبالغ الماليّة المُحقّقة من الأربـــاح التـــي حصلت عليها الشركات مقابل بيعها خدمات أو منتجات، ويُساهم هامش الربح في توفير مُؤشـــرٍ يُســـاعد علـــى تحديد كفاءة المبيعات؛ ممّا يُؤدي إلى الحصول على هامشٍ كبير من الأرباح ويُصنّف هامش الربح إلـــى ثلاثـــة أنواع رئيسيّة، وتُستخدم في قياس وتحديد طبيعة الأداء الماليّ الخاص بالشركة ويمكن حساب معدل هامس الربح من خلال المعادلة التالية :

- **هامش الربح التشغيلي:** هو مقياس يُستخدم لتوضيح قيمة الإيرادات بعد طرح قيمة التكاليف التشـــغيليّة منها، ويُساهم ذلك في اختيار الإستراتيجية المُناسبة لوضع الأسعار الخاصة بالمنتجات التـــي تُنتجهـــا الشركات التّجاريّة والصناعيّة

- **هامش الربح الإجماليّ:** هو مقياس يُستخدم لتوضيح الأرباح الخاصة بالشركات والحصول على قيمتها وفقاً لنسبةٍ مئويّة
- **هامش صافي الربح:** هو هامش الربح الذي يُشكّل مقياساً مئوياً لقيمة الإيرادات الباقيّة بعد دفع قيمة كافة المصروفات من قيمة المبيعات، فيُساهم في تحديد نسبة الأرباح التي تُحقّقها الشركة من مبيعاتها خلال السنة الماليّة أو المُدّة المُحدّدة مسبقاً.

$$\text{هامش الربح} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{صافي المبيعات}}$$

وتُحسب قيمة كلٍّ من صافي الدخل وصافي المبيعات، وفقاً للقوانين الآتية:

صافي الدخل = إجمالي الإيرادات – إجمالي المصاريف.

صافي المبيعات = إجمالي المبيعات – مردودات المبيعات – مسموحات المبيعات – الخصومات.

$$\text{هامش الربح الإجمالي} = \frac{\text{إجمالي الربح}}{\text{صافي المبيعات}}$$

(مطر ،2017: 162).

13. معايير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات السعودية:

تتمثل معايير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات السعودية المساهمة العامة في الآتي:

- **معيار القيمة الاجتماعية المضافة:** ويقصد به التعرف على طبيعة الأهداف القومية وعلاقة النشاط المراد قياس نتائجه بتلك الأهداف وأثر ذلك على التوازن بين مصالح جميع الأطراف.
- **معيار تكامل الإدراك المحاسبي:** أي أن يكون الإدراك في عمليات القياس الاجتماعي متكاملا في اتجاهين: الأول: إدراك الآثار الاجتماعية المباشرة للنشاط المطلوب قياس نتائجه والثاني: التعرف على طبيعة حاجة الأطراف من المعلومات وحجم هذه المعلومات ومراعاة مشاركة غير المحاسبين في هذين الاتجاهين لتحقيق التكامل فيه.
- **معيار السببية:** وهو أن تشمل التقارير تفسيرا واضحا لكل نتيجة وأن تكون التغيرات الواردة فيها حقيقية وموضوعية.
- **معيار الصلاحية:** أي أن تكون التقارير أداة جيدة لنقل الأثر الاجتماعي للأنشطة المطلوب قياس نتائجها لجميع المستفيدين منها بصورة حقيقية تبعث على الثقة وفي الوقت المناسب وبشكل يحقق الأهداف المطلوبة من إعداد هذا التقرير (عبد العزيز،2016: 152). ولكي تتمكن المعلومات المحاسبية المعروضة

في القوائم المالية من تحقيق هدفها في الإفصاح لجميع مستخدمي وقراء القوائم يجب أن تتمتع بالصفات التالية:

- **الشمولية:** تشير هذه الخاصة إلى شمولية القوائم المالية على المعلومات حيث تستعمل المعلومات الشاملة للإجابة على كل الاستفهام لأن عدم القدرة على إعطاء الإجابة الصحيحة والسليمة يدل على عدم شمولية هذه المعلومات.
- **الدقـة:** من أهم خصائص المعلومات الجيدة الدقة في وصف وتصوير المركز المالي للمنشأة موضوع الدراسة وتحديد مصادر التدفقات النقدية الداخلة وأوجه تصريف التدفقات النقدية الخارجة.
- **الملاءمة:** ما يميز هذه الخاصية هو أن تكون المعلومات مرتبطة ووثيقة الصلة بالقرارات التي يتم اتخاذها والمعلومات المحاسبية هي التي تكون قادرة على إيجاد فرق في قرارات المستثمرين والدائنين وتتأثر الملاءمة في المعلومات بطبيعتها وأهميتها.
- **التوقيت:** ويقصد بذلك أنه يجب توفير المعلومات لمتخذي القرار قبل أن تفقد قدرتها في التأثير على القرارات المتخذة لذلك لا بدَّ من مراعاة التوقيت في إعداد وعرض القوائم المالية.
- **الوضـوح:** يقصد بالوضوح خلو المعلومات المعروضة في القوائم المالية من الغموض والالتباس بحيث يسهل على مستخدمي القوائم المالية فهمها بسهولة وبسرعة لتكون أكثر فائدة (أرديني، 2017: 160).

14. أثر خصائص الشركة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية:

كما بين الهباش، وإبراهيم (2015) أن خصائص الشركة للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية تتمثل في التالي:

- **حجم الشركة:** تعددت الدراسات التي تناولت دراسة العلاقة بين حجم الشركة ومدى الإفصاح الاجتماعي وقد تفاوتت نتائج دراسة هذا الأثر بين علاقة معنوية إيجابية وبين علاقة معنوية سلبية، في حين لم تجد مجموعة أخرى أي علاقة ارتباط بين حجم الشركة ومستوى الإفصاح الاجتماعي و يتوقع معظم الباحثين علاقة إيجابية بين حجم الشركة ومستوى الإفصاح الاجتماعي لأسباب مختلفة حيث أن الشركات الكبيرة الحجم تكون أكثر التزاما بدورها الاجتماعي وأن أحد الطرق الفعالة للحفاظ على هذا الالتزام هو الإفصاح الكافي عن المعلومات الاجتماعية والبيئية في التقارير السنوية باستمرار.
- **عمر الشركة:** يعتبر عمر الشركة أو أقدميه الشركة من أحد أهم خصائص الشركات التي تم بحث أثره على مستوى الإفصاح الاجتماعي، ويقاس هذا المتغير بعدد السنوات منذ تأسيس الشركة، وقد يقاس بعدد السنوات منذ التسجيل في سوق المال. وقد توصلت الدراسات السابقة إلى نتائج متضاربة بشأن العلاقة بين عمر الشركة ومستوى الإفصاح الاجتماعي الشركات الأقدم غالباً ما تكون متوافقة مع متطلبات المجتمع، وتكون أكثر التزاماً بالإفصاح الاجتماعي.
- هذه الشركات غالباً ما تكون قد اكتسبت خبرة وسمعة ووضع في المجتمع التي تعمل فيه وغالباً ما يكون لها وجود ونشاط اجتماعي وفي حالة انخفاض مستواه, فإنه يكون محسوساً لأصحاب المصالح ووسائل الإعلام مما يجعل هذه الشركات تحت ضغط مستمر للإفصاح الكافي والمستمر عن المسؤولية الاجتماعية حيث أنه كلما كانت مدة تسجيل الشركة بسوق المال أكبر كانت هذه الشركة أكبر احتمال للإفصاح عن المعلومات الاجتماعية وبناء على ما سبق, يلاحظ وجود شبه توافق عام على العلاقة الإيجابية بين أقدميه

الشركة سواء تم قياسه بعدد السنوات منذ التأسيس أو بعدد السنوات منذ التسجيل في سوق المال, وبين مدى الإفصاح الاجتماعي.

- **ربحية الشركة:** تعتبر ربحية الشركة أحد أهم مؤشرات الأداء المالي التي تسعى الشركات دوماً إلى تحسينه لأنه أكثر المتغيرات اهتماماً من قبل المحللين الماليين والمستثمرين ومستخدمي القوائم المالية عموماً. وتوجد العديد من المؤشرات والنسب لقياس ربحية الشركة مثل العائد على الأصول – العائد على رأس المال – ربحية السهم. والعلاقة بين الأداء المالي ومدى الإفصاح الاجتماعي كانت محل اهتمام العديد من الباحثين.
- **مديونية الشركة:** يعتبر مؤشر مديونية الشركات من أكثر وأهم المتغيرات المالية التي قام الباحثون بدراسة أثرها على مستوى الإفصاح الاجتماعي، حيث إنه قد يؤثر على العديد من قرارات الشركة وخصوصاً القرارات المرتبطة بالأنشطة الاجتماعية. وحول أثر هذا المتغير المالي، تفترض بعض الدراسات أن الشركات ذات معدلات المديونية المرتفعة يكون لها علاقات قوية مع المقترضين ومن ثم تتجاوب أكثر مع هؤلاء المقترضين بالإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية، وأنها تعمل على تلبية رغباتهم في الاهتمام بالأنشطة الاجتماعية، حتى تحصل على القروض المطلوبة، وأن النشاط الاجتماعي قد يعتبر واحداً من المتغيرات المحفزة للمقترضين.
- **حوكمة الشركات:** هناك علاقة بين آليات حوكمة الشركات وبين ومدى الإفصاح الاجتماعي، وقد وجدت علاقة ارتباط بين كلٍّ من الملكية الحكومية ولجنة المراجعة الداخلية ومدى الإفصاح الاجتماعي، في حين لم تجد علاقة ارتباط بين عدد أعضاء مجلس الإدارة واستقلالية رئيس مجلس الإدارة وبين مدى الإفصاح الاجتماعي.
- **هيكل الملكية:** يعتبر متغير هيكل الملكية من أهم المتغيرات التي قد تؤثر على مدى الإفصاح الاجتماعي لأن للملكية الغالبة أو الحصة الحاكمة لها تأثيراً كبيراً على قرارات وإستراتيجيات وتوجهات الشركة عموماً، ومن ضمن هذه القرارات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية وتتعدد التصنيفات لملكية الشركات ما بين الملكية العامة والملكية الخاصة والملكية الداخلية والملكية العائلية وغيرها.
- **نوع الصناعة:** يتم تصنيف الشركات في الأسواق المالية في قطاعات مختلفة حسب نوع النشاط وطبيعة هذا النشاط، وقد تؤثر على كلٍّ من طبيعة المعلومات المفصح عنها وحجمها، فمثال شركات البترول سيكون معظم محتوى الإفصاح الاجتماعي عن القضايا البيئية، أما الشركات في قطاع الأغذية فسيكون تركيز الإفصاح الاجتماعي على قضايا الصحة. كما أن طبيعة النشاط قد تؤثر على مستوى الإفصاح الاجتماعي لذلك فان نوع الصناعة يلعب دوراً مهماً في تحديد مستوى الإفصاح الاجتماعي. وبذلك فإن مستوى الإفصاح الاجتماعي يختلف جوهرياً بين القطاع الصناعي والقطاع الخدمي. (الهباش، وإبراهيم، 2105: 805).

15. أشكال المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة:

تتعدد أشكال المسؤولية الاجتماعية للشركات من خلال التزام الشركات بإنتاج
السلع والخدمات ذات القيمة للمجتمع بتكلفة معقولة ونوعيات جيدة، وفي إطار هذه المسؤوليات تحقق المنظمة العوائد والأرباح الكافية بتعويض مساهمات أصحاب رأس المال والعاملين وهناك مسؤولية قانونية للشركات عادة ما تحددها الحكومات بقوانين وأنظمة تعليمات يجب أن لا تخرقها منظمات الأعمال وان

تحترمها، وفي إطار هذه المسؤوليات يمكن الإشارة إلى إتاحة فرص العمل بصورة متكافئة للجميع دون تميز حيث يمكن حصرها في الآتي:

- إنجاز المشاريع الأساسية.
- تقديم الهبات والتبرعات.
- توفير فرص العمل للأفراد.
- توفير فرص العمل للمعاقين.
- توفير فرص العمل للنساء.
- المساهمة في دعم الأنشطة الثقافية والحضارية.
- المساهمة في دعم الاقتصاد.
- الالتزام بالتشريعات البيئية.
- الاقتصاد في استخدام الموارد.
- الاقتصاد في استخدام مصادر الطاقة.
- تجنب مسببات التلوث.
- آلية التخلص من النفايات.
- المساهمة في اكتشاف مصادر.
- جديدة للمواد الخام والطاقة.
- تناسق أهداف الشركة مع أهداف المجتمع.
- عدم احتكار المنتجات.
- وجود دليل عمل أخلاقي للمنظمة.
- تشجيع العاملين على الإبلاغ عن الممارسات السلبية.
- عدم التحايل بالأسعار (لخضر وشنيني ،2016: 234).

وقد بين عمر وآخرون (2016) رغم اختلاف المنظمات والهيئات والباحثين في تحديد الإطار العام للمسؤولية الاجتماعية إلى أن هناك اتفاقاً عاماً بينهم على أشكال المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة والتي يمكن ممارستها عند تبنيها للمسؤولية الاجتماعية، ويمكن توضيح المجالات الأربعة كالتالي:

16. أساليب تعزيز المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص بالمملكة العربية السعودية:

يحظى مفهوم المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية باهتمام بالغ لاسيما ضمن ملتقيات الأعمال على الصعيد الإقليمي والمحاور الإعلامية. وقد تضاعف الحديث عن المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بشركات الأعمال في الصحف السعودية بمعدل سبع مرات من سنة 2015 حتى 2017م ، وتشهد جميع العواصم العربية ازديادا في عدد المنتديات والضرائب المخصصة للمسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص بدعم ورعاية بالغة على المستوى السياسي والاقتصادي.فقد وضحت الغرفة التجارية الصناعية بمدينة الرياض إلى بعض الأدوات التي يمكن استخدامها من قبل الحكومة بهدف رفع مستوى الغايات المرجوة من المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص, والتي تنطوي على مجموعة عريضة من الطرق والأساليب، ويعكس الكثير من المنهجيات المتفاوتة والظروف الاقتصادية المتباينة. (القرني، 2015: 26).

17. المسؤولية الاجتماعية على مستوى الدول:

لم يقتصر الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية على صعيد الشركات، بل كان الاهتمام أيضاً على صعيد الدول، وكانت الهند الدولة الأولى في العالم التي أطلقت مؤشر المسؤولية الاجتماعية، وفي مارس /2016/ تم إطلاق مؤشر المسؤولية الاجتماعية في مصر، تشجيعاً للشركات على التحلي بمزيد من الشفافية والإفصاح عن ممارساتها في مجالات الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية، يعتمد المؤشر على كل من العوامل الكمية والعوامل النوعية، ويتم تحويل العوامل البيئية والاجتماعية وممارسات الحوكمة إلى سلسلة من الدرجات التي تحدد قيمة أسهم الشركات المتداولة في البورصة المصرية ,وتعد مصر أول دولة عربية تطبق هذا المؤشر والثانية على المستوى العالمي بعد الهند، ويندرج تحت هذا المؤشر (30) شركة مقيدة في البورصة المصرية، ووضعت له قواعد سميت قواعد المسؤولية الاجتماعية، وتقوم البورصة المصرية بالتعاون مع مركز المديرين المصري ومؤسسة ستاندرد آند بوردز بالمراجعة الدورية السنوية على الشركات المدرجة في هذا المؤشر، ويتم استبعاد الشركات التي لا تطبق هذه القواعد، أو التي تتوفر فيها الشفافية والإفصاح الكافي المطلوب. وحدد مؤشر المسؤولية الاجتماعية في مصر أربع مجالات للمسؤولية الاجتماعية، هي البيئة والموظفين والمجتمع، والعملاء (موقع المركز المصري للمسؤولية الاجتماعية للشركات).

18. التجارب الدولية في مجال تطبيق المسئولية الاجتماعية:

من التجارب الدولية في مجال تطبيق المسؤولية الاجتماعية ما يلي:

أ- **تجربة الولايات المتحدة الأمريكية:** هناك تفاوت في تطبيق مفهوم المسئولية الاجتماعي بين شركات القطاع الخاص في الولايات الأمريكية بدرجة كبيرة فتوجد شركات تطبق برامج المسئولية الاجتماعية لسنوات طويلة حتى الوصول إلى مرحلة ابتكار جديدة مثل شركة فورد وجنرال موتور وأصبحت تضع معايير خاصة بها لقياس مدى نجاحها في تطبيق برامج المسئولية الاجتماعية، بينما نجد أن هناك شركات في المراحل الأولى من تبني هذا المفهوم

ب- **تجربة الاتحاد الأوربي:**ينبع اهتمام الاتحاد الأوربي بمفهوم المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص من اهتمام بلدان الاتحاد الأوربي بتحقيق النمو المستدام وزيادة فرص العمل اللائق ومواجهة تحديات المنافسة العالمية وتوفير مستوى معيشي مرتفع وبيئة أفضل وسعى الاتحاد الأوربي نحو تقديم إطار متكامل لمفهوم المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص من خلال الإعلان عن أفضل الممارسات للشركات وأفضل الابتكارات للتأكيد على مدى فاعلية ومصداقية هذه البرامج، وفي عام 2001 أصدر الاتحاد الأوربي الورقة الخضراء التي استعرضت موضوع المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص على المستوى الإقليمي والدولي من أجل تدعيم هذا المفهوم . وقد قام الاتحاد الأوربي بمراجعة إستراتيجية لشبونة للتنمية المستدامة لتضمين مفهوم المسئولية الاجتماعية (المغربل وفؤاد، 2016: 25).

ج-**التجارب العربية في مجال تطبيق المسئولية الاجتماعية: من** التجارب العربية في مجال تطبيق المسؤولية الاجتماعية ما يلي:

- **تجربة الأمارات العربية:** مؤسسة" الإمارات للاتصالات "وهي مؤسسة قطاع خاص قامت بدورها في المسؤولية الاجتماعية مما ساعد في زيادة عدد عملائها، حيث قدمت دعماً مالياً كبيرا لمبادرتين في الأمارات وهما مشروع زايد للإسكان وصندوق الزواج الخيري بالإضافة إلى فتح أكاديمية في الاتصالات المملوكة لها أمام أفراد المجتمع للتدريب على المناهج التقنية المتطورة

- **تجربة الأردن:** قامت بعض شركات القطاع الخاص في الأردن بتحقيق الاستدامة ومنها: شـــركة أرامكـــس الدولية ,حيث تعد نموذجا في دمج الاستدامة في الأعمال وفقاً لمعايير المسئولية الاجتماعية والبيئية و ذكرت أنه " من المهم تغيير ثقافة العمل الاجتماعي من تلقي الصدقة إلى الشراكة البناءة في تحقيق التنمية التي يديرها المجتمع المحلي وقد قامت شركة أرامكس الدولية بإعداد تقرير خاص حول الاستدامة عـــام 2017 وتحديـــد المسئولية الخاصة بتخفيف الانبعاثات المؤثرة علي التغير المناخي وهي بذلك اهتمت بالمسئولية الاجتماعية والبيئة كما تم عقد المؤتمر الأول للمسئولية الاجتماعية للشركة في الأردن ونـــادي بنـــا المنتـــدى الأردنـــي للمسئولية الاجتماعية بهدف نشر ثقافة المواطنة للشركات للمسئولية الاجتماعية إلى جانب التعريف بها على المستوى المحلى والإقليمي والعالمي.
- **تجارب المملكة العربية السعودية في ممارسة وتطبيق المسؤولية الاجتماعية:** تتمثل بعض تجارب المملكة العربية السعودية في مجال تطبيق المسؤولية الاجتماعية في الأتي:

أولا: تجربة البنك الأهلي التجاري: أنشئ البنك في ديسمبر عام 1953 كشركة تضامنية ثم تحول إلى شركة مساهمة عام 1997 ويعد أكبر البنوك العربية وقد حصل على ثلاث جوائز محلية وإقليمية عام 2008 لتميزه في أداء المسؤولية الاجتماعية، وقد تمثلت برامج المسؤولية الاجتماعية في:

- **برامج الأهلي لفرص العمل:** يسعى البنك من خلال هذه البرامج لدعم حصول الشباب على فرص العمل المناسبة من خلال إعادة تأهيلهم وفقا لاحتياجات سوق العمل، وأيضا دعم المشاريع الإنتاجية الصغيرة بتزويد المبتدئين بالدراسات وأسس إنشاء المشاريع، وأيضا تطوير القدرات الحرفية والمهنية للسيدات المعيلات لتأمين حصولهم على دخل، ومن هذه البرامج كيف تبدأ مشروعك الصغير، وكيف تبدئين عملك التجاري من المنزل، والأسر المنتجة.
- **برامج الأهلي للتعليم:** وتستهدف رفع المستوى التعليمي والتقني للطلاب والطالبات، ودعم البحث العلمي، ومنها برنامج الأهلي للحاسب الآلي، وبرنامج الأهلي للكراسي العلمية وقد أسس البنك كرسيين عام 2008 الأول في المسؤولية الاجتماعية للشركات بجامعة الملك سعود والثاني في المالية والبنوك الإسلامية بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن وبرنامج مبادرة إنجاز وينفذ بالتعاون مع مؤسسة Achievement Junior وصممت البرنامج منذ تسعين عاماً والهدف تدريب الطلاب لما يتطلبه سوق العمل من خبرة.
- **برامج الأهلي للصحة: يسهم** البنك في دعم القطاع الصحي من خلال ثلاثة برامج هي برنامج الأهلي للأجهزة الطبية لدعم الجهات الصحية الغير ربحية التي تكفل العلاج المجاني وساهم البرنامج في توفير عددا من أجهزة غسيل الكلى، وبرنامج الأهلي للوحدات الطبية ويستهدف تطوير القدرات الإسعافية لدى الجهات الطبية بالتعاون مع الهلال الأحمر السعودي، من خلال إنشاء وحدات عناية مركزة متنقلة، وبرنامج الأهلي للتوعية الصحية بالتعاون مع جمعية الهلال الأحمر السعودي ويهدف رفع تدريب المواطنين على الإسعافات الأولية.
- **برامج الأهلي الاجتماعي:** يتبني البنك برامج مبتكرة لخدمة المجتمع تشمل برنامج الأهلي لدعم الجمعيات الخيرية، وبرنامج الأهلي للأيتام بتوفير احتياجاتهم الدراسية، وبرنامج الأهلي للعمل التطوعي لإتاحة ذلك لمنسوبي البنك ،برنامج الأهلي لذوي الاحتياجات الخاصة لتطوير قدراتهم ودمجهم مع المجتمع وتوظيفهم، كما نبنى البنك مشروع تأهيل المساجد لاستقبال ذوي الاحتياجات

الخاصة من المعوقين وكبار السن، وبرامج الأهلي للرعاية في أنشطة صحية واقتصادية وتعليمية واجتماعية ورياضية (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، 2016: 25).

ثانيا: تجربة مجموعة دلة البركة القابضة: تأسست عام 1969 وتعد من كبرى المنشآت السعودية متعددة الأنشطة في الاستثمار الصناعي والتجاري والصحي والسياحي والإعلامي والنقل وإنشاء وإدارة المرافق والخدمات العامة. حيث تمثلت برامج المسؤولية الاجتماعية المقدمة في:

– **برامج تمكين الشباب السعودي من خلال التوظيف والتدريب وتشمل:**

- برنامج صالح كامل لدعم رواد الأعمال من خلال إشراكهم في مشروعات مخططة وتمويلهم ماديا وصقل خبراتهم من خلال التدريب والتوعية الإعلامية.
- برنامج منح دله البركة التعليمية للتميز وتمنح للمتفوقين من الطلاب والطالبات.
- برنامج حقيبة دله المدرسية ويتم بمقتضاه توزيع الحقائب المدرسية ومستلزماتها على طلاب وطالبات المدارس الحكومية بجميع مراحلها، عند العودة إلى المدارس
- برنامج التوظيف المباشر في شركات دله :يتم فيه عرض وظائفها الشاغرة بكافة شركات المجموعة
- البرامج التدريبية :وتشمل برامج تقنية دقيقة متخصصة، برامج إرشاد نفسي وتربوي متخصص، برامج ودورات تدريبية متعددة، وورش عمل في عدة مجالات تتناسب مع تغيرات متطلبات سوق العمل.
- برامج تدريب الطلاب ومنها التدريب الصيفي للطلاب خلال الأجازة، والتدريب أثناء الدراسة لإنهاء متطلبات التخرج، وبرامج الإثراء للتأهيل للالتحاق بالجامعات.

- البرامج التوعوية وتشمل:

- برامج التوعية الاجتماعية بالسلامة المرورية والتدريب على القيادة الآمنة وبرامج أكاديمية دله البركة للعمل التطوعي لخدمة الدين والوطن، والبرنامج التليفزيوني "خارج الإطار" للتوعية بالمشكلات الاجتماعية السائدة، وندوات" في بيتنا أمانة "للتوعية بذوي الاحتياجات الخاصة.
- برامج التوعية الصحية: وشملت حملة التوعية بنظافة الفم والأسنان تحت شعار" تبسمك في وجه أخيك صدقة "وتضمنت الكشف الطبي وعلاج الحالات المستعصية مجانا، ومحاضرات توعوية، وتوزيع 50000 سواك ومعجون وفرشاة أسنان للكبار والصغار، والمشاركة في الحملة الوطنية لاستئصال مرض شلل الأطفال تحت شعار "عززوا مناعتي لتبقى ابتسامتي"بفرق طبية متخصصة، وحملة لتوعية بسرطان الثدي تضمنت توزيع نشرات وعقد محاضرات عن المرض والكشف على 1200 سيدة بجهاز الماموجرام.
- برامج التوعية البيئية :ومن برامجها حملة إعادة تدوير الورق في برج دلة.

- برامج تعزيز البحث العلمي:

وتهدف لتشجيع البحوث المتعلقة بالاقتصاد الإسلامي ومنها" مركـز صـالح كامـل للدراسـات والبحـوث المصرفية بجامعة الملك سعود بالرياض، ومركز الاقتصاد الإسلامي للبحوث بجامعة الملك عبـد العزيـز بجدة، ومركز الأبحاث الاقتصادية بالقاهرة.

نقاط القوة وعوامل النجاح:

تتميز الشركة في مجال العمل الخيري منذ 40 عاما، وقناعة الإدارة العليا بأهمية المسؤولية الاجتماعية ويتوافر عليها عملية التواصل من خلال الإعلام.

نقاط وعوامل الضعف:

- قد يعكس حجم الشركة الكبير نوعا من البيروقراطية وتباطؤ الإجراءات.
- عدم وضوح الرؤيا للإدارات الوسطى والدنيا.
- عدم استيعاب الشركات التابعة للشركة الأم بأهمية وأبعاد المسؤولية الاجتماعية.
- دخول الشركة في مجال المسؤولية الاجتماعية بعد أن بادرت شركات بالمشاركة فيه مما يشكل تحدي للشركة في إحداث أي تغير في المفاهيم والمعايير السائدة

البرامج المطلوب التركيز عليها على ضوء التجربة:

- خلو المساحة من شركة تتبوأ الريادة في مجال المسؤولية الاجتماعية حسب معايير قومية.
- فتح مجال للشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال التنمية المستدامة.
- لازال المجال مفتوح على مصراعيه لتحقيق الإبداع والابتكار في مجالات المسؤولية الاجتماعية.
- تمثل إدارة المسؤولية الاجتماعية فرصة جديدة لإعادة غرس القيم الإسلامية المحببة بين منسوبي الشركة.

التحديات القائمة:

تظهر في انعدام ثقافة العمل الاجتماعي، وانعدام الفهم الكامل لفلسفة المسؤولية الاجتماعية وخلطها بمفاهيم العمل الخيري او بمفاهيم التسويق والدعاية والإعلان، ومواكبة بعض الشركات السابقة في هذا المجال، بالاضافة الى الحاجة إلى الدعم الحكومي في شكل أنظمة لوائح قوانين منظمة للعمل الاجتماعي، والشفافية وتعتيم المعلومات الحقيقية عن كيفية تمويل برامج المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات.

الدروس المستفادة للآخرين من واقع التجربة:

منذ بداية خوض الشركة لتجربة المسؤولية الاجتماعية سيما وأن للشركة ذراع خيري كبير استفادت الشركة من عملية الفصل بين الذراع الخير (العطاء) والذراع الاجتماعي (النماء) في عدة اتجاهات منها:

- فصل أوعية التمويل حيث الزكوات والصدقات والتبرعات نحو الذراع الخيري وتخصص نسبة من صافي أرباح الشركة لتمويل المسؤولية الاجتماعية المعنية بالنماء.
- الفصل بين الأنشطة الخيرية المعتمدة على العطاء الخيري وتلك التي تطمح لإحداث نقلة نوعية تنموية بين أفراد المجتمع.
- الفصل بين الذراع الاجتماعي التنموي والذراع الترويجي والتسويقي البحت من خلال الفصل بين الأدوات والأساليب المتبعة بينهما.
- وضع رؤية ورسالة وأهداف إستراتيجية لإدارة برامج المسؤولية الاجتماعية والعمل على تحقيقها وانجازها وبالتالي قياس الأثر الايجابي لها.
- تقييم كافة البرامج التنموية بناء على معايير خاصة بالشركة لمعرفة ما إذا حققت أهدافها المنشودة أم أنها تحتاج إلى إعادة نظر أو إعادة هيكلة (العتيبي, 2016: 52).

19.توصيات البحث:

من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة فإن الباحث يوصي بالآتي:

1- على جهاز الإعلام رفع مستوى الوعي لدى الشركات المساهمة لأهمية ممارسة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في القوائم المالية.

2- ضرورة الاهتمام بالبحث والتطوير كعامل هام في تحسين الأداء المالي للشركات من خلال البحث عن حاجات ورغبات العملاء والعمل على تلبيتها والارتقاء بالمنتجات من خلال اقتناء أحدث أساليب ووسائل الإنتاج الحديثة

3- ضرورة بناء علاقات سليمة مع الحكومات والمجتمعات المحلية من خلال المشاركة الاجتماعية التي تعود بالنفع على المجتمع وتحسن من صورة الشركة لدى الحكومة وأفراد المجتمع.

4- على الشركات تبني ثقافة المسؤولية الاجتماعية ودعم اشتراك العاملين في الأنشطة الاجتماعية المتنوعة مما يحسن من مستوى أداء العاملين وبالتالي تحسن الأداء المالي في الشركة.

5- ضرورة توعية الشركات بأن التكاليف المتوقعة من ممارسة أنشطة المسؤولية الاجتماعية أقل من المنافع المتوقعة منها مع إعطاء الحرية للشركات لاختيار طريقة الإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية في تقاريرها المالية.

6- ضرورة عقد اجتماعات مع المستثمرين لتحسين مستوى قناعتهم بأهمية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وبيان العائد المالي الناتج من ممارستها.

7- على الشركات المساهمة تطوير النظام المحاسبي للشركة بما يتلاءم ومتطلبات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية.

8- ضرورة قيام الشركات المساهمة بتقييم الأداء الاجتماعي باستمرار للوصول الى درجة ترضي المجتمع من أجل تحسين مستوى سمعة الشركة في السوق.

9- عقد دورات تدريبية للقيادات المالية حول محاسبة المسؤولية الاجتماعية ودورها في توسيع نطاق المحاسبة بحيث لا تبقي التزامها محصوراً في المحافظة على المساهمين فقط بل تمتد لتشمل مصالح المجتمع وبالتالي كسب ثقة المجتمع في منتجات الشركة

10- ضرورة إعلام المجتمع عن نشاطات الشركة ذات المضمون الاجتماعي من خلال الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يعزز الثقة في منتجات الشركة وتحسين أدائها المالي.

11- على هيئة السوق المالية توعية وإلزام الشركات المساهمة السعودية المدرجة في السوق بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقاريرها.

12- على الجهات المختصة بيان أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يؤدي استثارة الطاقة الإبداعية لدى العاملين في المنظمة نحو معرفة الطرق والأساليب المؤدية لتخفيض التكاليف والتي تحسن من الأداء المالي

13- ضرورة وضوح القوانين والأنظمة الصادرة عن الدولة حول الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية مما يساهم في تحفيز الشركات بالإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية في تقاريرها المالية وبالتالي تحسن أدائها المالي.

14- عقد ندوات بالغرف التجارية لبيان أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في عرض المركز المالي للشركة يزيد من ثقة المستثمرين وتعظيم قيمة الشركة مما يحسن من أدائها المالي.

20. قائمـــــة المراجـــع

أولا :المراجع العربية:

1. أرديني، طه (2017). الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية نموذج مقترح تنمية الرافــدين، مجلد 28، العدد 83، ص 151-173.
2. إسماعيل، إسماعيل (2016). دور القوائم المالية في توجيه وتشجيع الاستثمارات، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد 12، العدد 1:1-31
3. الإمام، أحمد (2017). أسواق الأوراق المالية في البلاد العربية، اتحاد المصارف العربية.
4. بدوي، محمد؛ عثمان، الأميرة (2016). دراسات في قضايا ومشاكل محاسبية معاصرة، الإسكندرية، منشأة المعارف.
5. الحدراوي، حامد (2016). توظيف أبعاد المسئولية الاجتماعية لتعزيز القدرات الإبداعية، دراسة تطبيقية في بعــض كليات جامعة الكوفة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة العاشرة، المجلد السابع، العدد الثلاثون.
6. حسن، إيناس (2017) .الفجوة بين الإفصاح في المحاسبة والإفصاح في التدقيق في ظل القواعد المحاســبية وأدلـــة التدقيق الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية العراقي، نشرة المجتمع العربي للمحاسبين القانونيين، العدد 7.
7. حسن، عبد الرزاق (2016). علاقة وأثر الأداء البيئي بالأداء المالي، بالتطبيق علـــى عينـــة مـــن شـــركات إنتـــاج المشروبات الغازية في مدينة كركوك، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المعهد التقني، سوريا.
8. الحسني، فلاح؛ عبد الرحمان، مؤيد (2017). إدارة البنوك مدخل كمي وإستراتيجي معاصر، ط2، عمان، دار وائل للنشر.
9. الحيالي، وليد (2015). المحاسبة المتوسطة مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي،"ط4، عمان، دار حنين.
10. ------------ (2017). دراسات في المشاكل المحاسبية المعاصرة، عمان، الأردن، دار ومكتبة الحامد.
11. الخشروم، محمد (2016). تبني المسئولية الاجتماعية في الشركات الصناعية العاملة في مدينة حلب، دراسة ميدانيـــة لعينة من المدراء، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، تنمية الرافدين، ملحق العدد 108 مجلد 34 لسنة (2015) م، ص ص 109 – 131.
12. لخضر، عبد الرزاق؛ شنيني، حسين (2016). أثر تبني المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات، الملتقـــى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات نحو المؤسسات والاقتصاديات بـــين تحقيـــق الأداء المـــالي وتحديات الأداء البيئي، جامعة ورقلة، في 22-23 نوفمبر (2016) م. ص 230-265.
13. الخطيب، محمد (2016). الأداء المالي وأثرا على عوائد أسهم الشركات، عمان :دار الحامد للنشر والتوزيع.
14. الخيال، توفيق (2016). الإفصاح الاختياري ودوره في ترشيد القرارات الاستثمارية في السوق المـــالي الســـعودي : دراسة ميدانية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة.
15. رضوان، أحمد (2016). إدراك اتصالات المسؤولية الاجتماعية للمنظمات دراسة منشورة. الشارقة: مجلة الشـــؤون الاجتماعية، العدد (122).
16. الرفاعي، مزنة (2015). تقييم مستويات القياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير الماليـــة للشـــركات الصناعية السورية (دراسة ميدانية)، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل، العلوم الإنسانية والإدارية، المجلد 16، العدد 1: 123-155
17. الزامل، سليمان (2015). مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية المساهمة السعودية " دراسة تحليلية للتقارير المالية السنوية لشركات الاسمنت والبتروكيماويات، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

18. الزهراني، ناصر (2016). المسؤولية الاجتماعية للشركات السعودية تأصيل المفهوم " دراسة منشورة". جدة: مجلة جامعة الملك عبد العزيز، المجلد (18)، العدد (2).
19. الزيود، عبد الناصر (2013). المسؤولية الاجتماعية للبنوك العاملة في الأردن، دراسات العلوم الإدارية، المجلد 40، العدد 1، 2013م. جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن.
20. الشمراني، أحمد؛ الفزي، مسلم (2015). الآثار الاقتصادية لصندوق المئوية في تمويل المشروعات في المملكة العربية السعودية من الفترة 1425-1433: دراسة تطبيقية تحليلية.
21. شنواف، حمزة (2013). أثر تطبيق نظام الإدارة البيئية على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية – حالة المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، الجزائر.
22. شنوف، شعيب (2013). التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع.
23. عبد الحليم، أحمد (2016). مدى إفصاح شركات المساهمة السعودية عن المسؤولية الاجتماعية في تقاريرها المالية: دراسة ميدانية، مجلة البحوث المحاسبية (كلية التجارة-جامعة طنطا) -مصر، العدد 1: 1-68
24. عبد العزيز، عثمان (2016). مدى التزام الشركات الصناعية بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية (دراسة ميدانية)، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 17، العدد 1، 106-121
25. العتيبي، وفاء (2016). دور السياسات الحكومية في تفعيل المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، الرياض
26. علي، كمال؛ السجاعي، محمود؛ وعلي، وداد (2016). أثر التوسع في الإفصاح الاختياري على خصائص المعلومات المحاسبية لترشيد قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية الليبي: دراسة تطبيقية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد 40، العدد 2: 277-301.
27. عمر، بلال؛ الشعار، إسحق؛ وزلوم، نضال (2016). أثر الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، دراسات للعلوم الإدارية، المجلد 41، العدد 2: 240-258.
28. العنزي، الرمضي (2013). واقع المسؤولية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية دراسة ميدانية على القطاع الخاص" رسالة ماجستير غير منشورة ". الرياض: جامعة الملك سعود.
29. الفضل، مؤيد (2017). المشاكل المحاسبية المعاصرة، عمان، الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
30. ------------؛ نور، عبد الناصر (2017). المشاكل المحاسبية المعاصرة، عمَان، الأردن :دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
31. القرني، أحمد (2016). معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال في السعودية (آراء المراجعين الخارجيين والشركات)، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، العدد 3: 453 -472.
32. القرني، عبد الله (2015). تعزيز المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية" رسالة ماجستير غير منشورة". الرياض: جامعة الملك سعود.
33. مارق، سعد (2016). قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، المجلد 23، العدد 1: 131-174.
34. آل مترك، نورة (2016). المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودور الجهات الحكومية في تعزيزها " رسالة ماجستير غير منشورة". الرياض: جامعة الملك سعود.
35. مطر، محمد، السويطي، موسى (2016). التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، ط 3، عمان: دار وائل للنشر.
36. مطر، محمد (2017). الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية، الطبعة الثانية، عمان.

37. المغربل، نهال؛ فؤاد، ياسمين (2016). المسؤولية الاجتماعية لرأس المال في مصر، بعض التجارب الدولية، ورقة عمل رقم (138)، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، القاهرة، مصر.
38. الناغي، محمود؛ موافي، سمر؛ والسجيني، صبري (2018). دور الإفصاح عن الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال في التنبؤ بالقدرة على الاستمرارية: دراسة تطبيقية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد 40، العدد 2: 251-275.
39. النسور، جعفر؛ النقرش، وفائق، محمد (2016). معوقات تمويل المشاريع الصغيرة في منطقة الجوف في المملكة العربية السعودية، مجلة الثقافة والتنمية _ مصر، العدد 103: 246-273
40. الهباش، مريع؛ إبراهيم، عوض (2015). محددات الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات السعودية المدرجة، مجلة الإدارة العامة المجلد الخامس والخمسون العدد الرابع شوال 1436هـ أغسطس (2015).
41. الهنداوي، رياض (2016). مدى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة دراسة حالة الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان لعامي (2014)، (2015) م. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 7 العدد 2.
42. يحيى، علاء؛ فتحي، أحمد؛ وحسين، إحسان (2015). إسهام أصحاب المصالح في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للمنظمات دراسة حالة في شركة الحكماء لصناعة الأدوية " دراسة منشورة". الأردن: مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد (93).
43. يوسف، حنان (2016). العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات وأدائها المالي-دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في المؤشر المصري لمسؤولية الشركات، مجلة الفكر المحاسبي، مصر، المجلد 20، العدد 1: 353-396.

References

44. Cooper, E. & Uzun, H. (2015). Corporate Social Responsibility and the Cost of Debt، Journal of Accounting and Finance Vol. 15 (8): 11-29.
45. Ge, w. &Liu, m. (2015). Corporate Social Responsibility and the Cost of Corporate Bonds, Journal of Accounting and Public Policy, Vol 34, Issue 6: 597-624.
46. Mahoney, L. & Roberts, R. (2017). Corporate social performance, financial performance and institutional ownership in Canadian firms. Accounting Forum. 31,233-253.
47. Martı'nez, J; Banerjee, S. & Garcı'a, I. (2016). Corporate social responsibility as a strategic shield against costs of earnings management practices, Journal Bus Ethics: 305-324
48. Tan, A.; Benni, D. & Liani, w. ((2016). International Journal of Economics and Financial Issues: 11-17.
49. Vurro, C. & Perrini, F. (2016). Making the most of corporate social responsibility reporting: disclosure structure and its impact on performance, the international journal of business in society, Vol. 11 Issue: 4:459-474.
50. Xu, S.; Duchi, L.; Huang, J. (2015). Corporate social responsibility, the cost of equity capital and ownership structure: An analysis of Chinese listed firms, Australian Journal of Management, Vol. 40(2) 245 –276.

مجلة العلوم الإحصائية ـــــــ